



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية

سلسلة كتيبات تعريفية

(العدد 32)

موجه إلى الفئة العمرية الشبابية في الوطن العربي



إعداد:

نورا عدلي رزق

صندوق النقد العربي

2022

© صندوق النقد العربي 2022

مفرد الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>

هذا الكتيب يستهدف الفئات العمرية الشابة في الوطن العربي بهدف زيادة الوعي بأهمية دور القطاع الزراعي في تعزيز النمو الشامل والمستدام.

المحتويات

4.....	المقدمة
5.....	أهمية قطاع الزراعة على المستوى العالمي
8.....	قطاع الزراعة والتنمية المستدامة
11.....	تعريف وأهمية التمويل الزراعي
12.....	أهداف التمويل الزراعي
13.....	التمويل الزراعي والشمول المالي
14.....	آليات وسبل تشجيع التمويل الزراعي
17.....	مخاطر التمويل الزراعي
17.....	تحديات التمويل الزراعي
18.....	دور صندوق النقد العربي في دعم التمويل الزراعي
19.....	الخلاصة

المقدمة

يعتبر قطاع الزراعة واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم إيجابياً في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما تقليص نسب البطالة والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة.

لقد زادت أهمية تبني سياسات لدعم قطاع الزراعة في الأونة الأخيرة في ضوء تزايد معدلات النمو السكاني العالمي، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وتأثير التغيرات المناخية التي تتعرض لها العديد من دول العالم وتؤدي إلى تقلبات في إنتاج السلع الغذائية على مستوى العالم.

على مستوى الدول العربية، يلعب قطاع الزراعة دوراً اقتصادياً مهماً خاصة على صعيد توفير فرص العمل، حيث تشير الإحصاءات إلى أن خمس العمالة في الدول العربية تعمل في قطاع الزراعة، إلا أنه على الرغم من ذلك لا تتعد مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 6.5 في المائة¹.

تشير هذه النسبة إلى ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة، وتوجيه المزيد من الموارد المالية اللازمة لتطويره، وتقليل فجوة الدخل بين المناطق الريفية والحضرية للاستفادة من الإمكانيات الكامنة في القطاع الزراعي. من ناحية أخرى، تحديث القطاع الزراعي يساعد أيضاً على الإدارة الكفؤة للموارد المائية والأراضي المتاحة في الدول العربية، التي تعاني من شح في هذه الموارد.

في ضوء ما سبق، يُلقى الكتيب الضوء على أهمية التمويل الزراعي وأهدافه وآليات وأهم مصادره، بهدف توفير المزيد من الدعم لقطاع الزراعة بما يحقق عدد من

¹ صندوق النقد العربي، (2021). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الفصل الثالث: قطاع الزراعة.

الأهداف الاقتصادية للدول العربية، من أهمها تقليل مستويات الفقر وتوفير المزيد من فرص العمل الكريم وتقليل مستويات الواردات الزراعية، ومن ثم خفض فجوة الغذاء.

أهمية قطاع الزراعة على المستوى العالمي

لقطاع الزراعة أهمية كبيرة على المستوى العالمي حيث توفر الزراعة سبل العيش ومصدر الدخل لكثير من سكان العالم خاصة في الاقتصادات النامية والناشئة. من جانب آخر، يعولّ على القطاع بشكل كبير لتوفير الاحتياجات اللازمة من الغذاء لسكان العالم الذين يشهدون زيادةً مطردةً في الأونة الأخيرة.

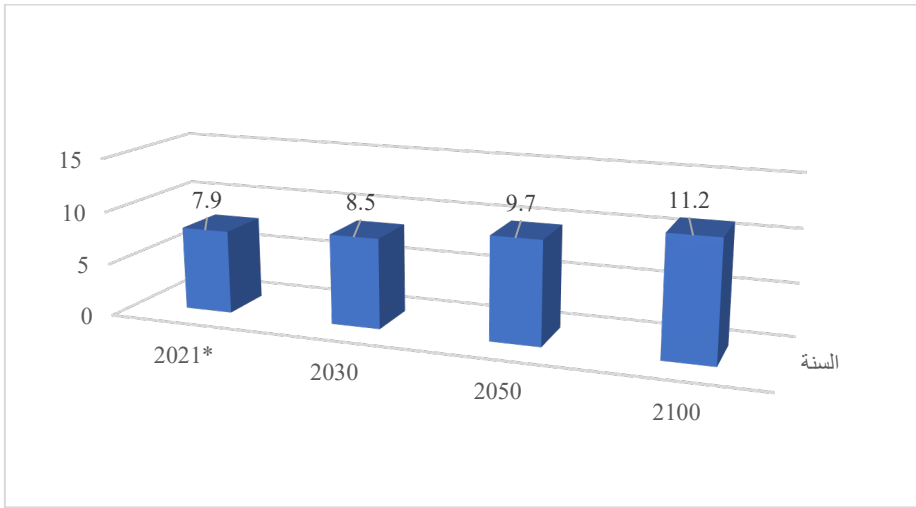
حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بمقدار ملياري شخص في الثلاثين عاماً القادمة. كما يتوقع أيضاً استمرار التزايد السكاني ليصل عدد سكان العالم إلى حوالي 11 مليار شخص، بحلول عام 2100، مقابل 7.9 في عام 2021. ويشير تقرير الأمم المتحدة للسكان أن الدول الأشد فقراً يتركز فيها النمو السكاني المتسارع، بما يمثل تحديات إضافية أمام الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة في الدخل ومكافحة الجوع وسوء التغذية².

من جانب آخر، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقريراً أشارت فيه إلى كمية الإنتاج الزراعي المطلوب توفيرها حتى 2050 لتلبية الاستهلاك المتزايد المتوقع الناتج عن زيادة السكان وتغير النظم الغذائية، حيث قدر التقرير

² UN. (2019). World Population Prospects. Department of Economics and Social Affairs, Population Dynamics.

أن الإنتاج الزراعي العالمي يجب أن يتضاعف بحلول عام 2050، لمواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن الزيادة السكانية المتوقعة بحلول التاريخ المشار إليه³.

شكل رقم (1)
عدد سكان العالم المتوقع (مليار نسمة)



المصدر: الأمم المتحدة. (2019)، "التوقعات السكانية في العالم"، قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ديناميكيات السكان.

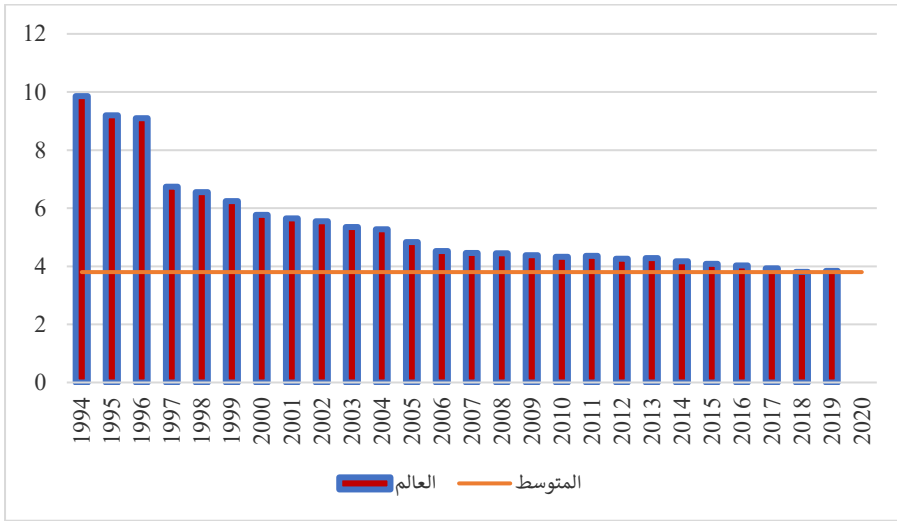
وفي الوقت الذي تتزايد فيه مستويات الطلب على السلع الزراعية، شهدت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراجعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، حيث انخفضت من نحو 9.9 في المائة في عام 1994 إلى نحو 3.8 في المائة في عام 2020. على الرغم من أن جانباً من هذا الانخفاض يُعزى إلى زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مع استمرار مستويات التقدم الاقتصادي، إلا أنه مما لا شك فيه أن دول العالم بحاجة أكثر من أي وقت

³ FAO. (2021). The State of Food and Agriculture. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية

مضى للمزيد من الاهتمام بزيادة مستويات ناتج وإنتاجية القطاع الزراعي لمواجهة التحديات العالمية الراهنة التي تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى.

شكل رقم (2)
مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (2020).

مع توقع زيادة الطلب على الغذاء بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2050، يواجه النظام الزراعي ضغوطاً لتلبية الطلب المحلي والعالمي على السلع الزراعية الأولية والمصنعة. ولمواجهة هذه الضغوطات، فإن الطريقة الوحيدة لزيادة إنتاج الغذاء هي الاستثمار في التقنيات والزراعة الذكية. ستمكّن هذه الأنواع من الاستثمارات المزارعين من إنتاج المزيد من الغذاء بتأثير أقل على البيئة. كما يمكن للاستثمارات الحكيمة أن تساعد في الحفاظ على أسعار المواد الغذائية عند مستويات منخفضة وتعزيز الإمكانات الاقتصادية في المناطق الريفية.⁴

⁴ World Bank Group, (2020). International Finance Cooperation, "Agriculture Finance", October.

قطاع الزراعة والتنمية المستدامة

تتزايد أهمية تنمية القطاع الزراعي في ضوء حاجة دول العالم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي يرتبط عدد منها بمدى نجاح السياسات المُتبناة لتطوير القطاع الزراعي ورفع مستويات كفاءته وإنتاجيته ولعل من أبرزها:

الهدف (1): القضاء على الفقر المدقع: وهو ما يتطلب تحسين مستويات دخول السكان الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1.25 دولار يومياً. وتوفير احتياجاتهم الأساسية ومن أهمها بالطبع الغذاء.

الهدف (2): القضاء على الجوع: يتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز التغذية والأمن الغذائي والزراعة إضافة إلى معالجة الآثار الصحية والبيئية لممارسات الإنتاج الزراعي غير السليمة، وتنمية المنظومة الغذائية.

الهدف (5): المساواة بين الجنسين: على الرغم من التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، لا يزال هناك قصوراً فيما يتعلق بتمكين المرأة. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن النساء يشكلن النسبة الأغلب من القوى العاملة في القطاع الزراعي لا سيما في العديد من الدول منخفضة الدخل. بالتالي من شأن الاهتمام بالقطاع الزراعي أن يساعد على تمكين المرأة خاصة في هذه الدول.

الهدف (8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي: يستدعي هذا الهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام ، وتوفير فرص العمل اللائقة المنتجة للجميع في مختلف القطاعات ومن أهمها قطاع الزراعة الذي يستوعب نسبةً مهمةً من العمالة خاصة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية

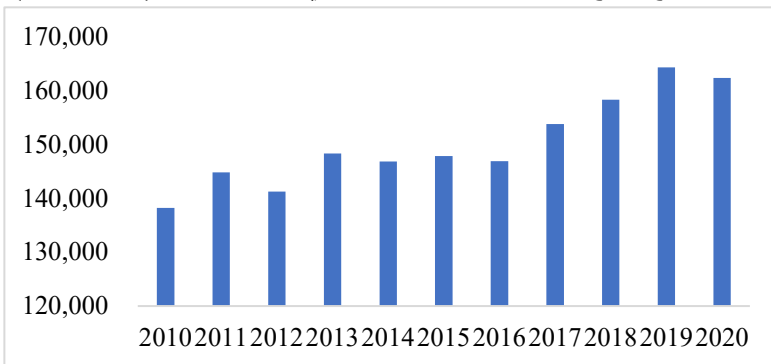
رغم ما تمت الإشارة إليه من جوانب تؤكد أهمية قطاع الزراعة، يمثل الوصول إلى التمويل الزراعي غالباً عقبة أساسية تواجه العديد من المزارعين، وهو ما يحول دون استفادتهم من التقنيات الحديثة لتحسين إنتاجيتهم، ما ينتج عنها انخفاض مستويات إنتاجية وتنافسية السلع الزراعية.

أهمية قطاع الزراعة على مستوى الدول العربية⁵

بلغ ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة في الدول العربية 162.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بانخفاض بلغت نسبته 1.2 في المائة، مقارنة بعام 2019، وفي المتوسط بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 6 في المائة خلال السنوات الخمس السابقة. وفي ظل الزيادة المتنامية في عدد سكان الدول العربية من 360 مليون نسمة في عام 2020 إلى نحو 431 مليون نسمة في عام 2021، تناقص نصيب الفرد في الوطن من ناتج القطاع الزراعي من 397 دولار أمريكي في عام 2010 إلى 391 دولار أمريكي في عام 2020.

شكل رقم (3)

تطور ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة في الدول العربية (مليون دولار)



صندوق النقد العربي (2021)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الفصل الثالث: قطاع الزراعة.

⁵ صندوق النقد العربي (2021)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الفصل الثالث: قطاع الزراعة.

التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى المغرب، ومصر، واليمن، وموريتانيا، وتونس، والجزائر، والقمر، وسوريه، والسودان، وفيها ترتفع بشكل كبير نسبياً مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لتتراوح ما بين 10.8 في المائة و34.0 في المائة. وتضم المجموعة الثانية الأردن، ولبنان، والعراق، وفلسطين وتتراوح فيها هذه المساهمة بين 4.8 في المائة و7.1 في المائة. بينما تضم المجموعة الثالثة باقي الدول العربية حيث الأراضي الزراعية المستغلة محدودة نسبياً، وتشمل كل من البحرين، وقطر، والكويت، والإمارات، وجيبوتي، وليبيا، والسعودية، وعمان، والصومال وتتراوح فيها هذه المساهمة بين 0.3 في المائة و3.2 في المائة.

تواجه الدول العربية فجوةً غذائيةً كبيرةً في ظل ارتفاع مستويات الاستهلاك مقارنة بمستويات الإنتاج الزراعي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية التي بلغت نحو 34 مليار دولار أمريكي في المتوسط سنوياً خلال الفترة (2016-2019) وفق أحدث البيانات المتوفرة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المتزايد في تكلفة الواردات الزراعية التي بلغت في المتوسط نحو 92 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة، وبالتالي الضغط على الموارد من النقد الأجنبي، وتكرار حدوث عجز في تعاملات الدول العربية مع العالم الخارجي في هذا الشأن.

تتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية، تتمثل في قلة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية، وتدني كفاءة أساليب الري. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تقنية" تتمثل في عدم مواكبة مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية

المحاصيل في أغلب الدول العربية. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي. في ضوء ما سبق، تتضح أهمية تطوير القطاع الزراعي من خلال تبني العديد من السياسات الهادفة إلى زيادة مستويات ناتج وإنتاجية القطاع ولعل من أهمها توفير التمويل اللازم لتحديث وزيادة قدرات الإنتاج الزراعي من خلال المزيد من الاهتمام بالتمويل الزراعي.

تعريف وأهمية التمويل الزراعي

عادة ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن القطاع الزراعي هو اقتصره على زراعة الخضر والفواكه، إلا أنه وفقاً لدليل الحسابات القومية لسنة 2008، يشمل القطاع الزراعي قطاع الثروة الحيوانية إلى جانب الثروة النباتية. عليه، عند الحديث عن التمويل الزراعي، تتم الإشارة إلى التمويل الموجه بشقيه النباتي والحيواني.



يقصد بالتمويل الزراعي توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات، كالإنتاج وإعادة الإنتاج الزراعي وما يتبع ذلك من أنشطة مثل التخزين، النقل، البيع والتسويق⁶ توجد مفاهيم أخرى للتمويل الزراعي، حيث يرى البعض أنه فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهتم باستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات

⁶ العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) "التمويل الزراعي"، قسم الاقتصاد والإرشاد - كلية الزراعة، جامعة حلب.

التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية

الزراعية غير المحدودة. كما يهتم بتطوير الزراعة وتحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المزارعين.

تتبع الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من عدة جوانب على النحو التالي:

1. طبيعة الإنتاج الزراعي، الذي يتميز بالموسمية في الإنتاج، وبالتالي في الدخل، فهو يساعد في توفير الأموال بمختلف الأوقات.
2. يساعد على تعزيز دخول العاملين بالزراعة، فتتحسن مستويات معيشتهم ومدخراتهم.
3. يوفر التمويل الزراعي القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين، فيساعدهم على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته.
4. يمنح صغار المزارعين والمستأجرين الفرصة لامتلاك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل.

أهداف التمويل الزراعي

يسهم التمويل الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتحسين دخل المزارع ومستوى معيشتهم من خلال تحقيق الآتي⁷:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة، من خلال توفير القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل لشراء الآلات الزراعية، وإنشاء المشاريع الإنتاجية بأنواعها المختلفة.
- توسيع نطاق العمل الزراعي، ومن ثم تمكين المزارعين من تخفيض تكاليفهم والحصول على فائدة اقتصادية.

⁷ المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1995)، "التمويل الزراعي"، الاتحاد الإقليمي للالتزام الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

- زيادة كفاءة الإنتاج، عن طريق تسهيل حصول المزارعين على الماشية، والآلات الزراعية الحديثة، وشراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور، وإحلال الآلة محل الأيدي العاملة.
- مواجهة الظروف الطبيعية غير المواتية حيث يتعرض النشاط الزراعي للمخاطر الناتجة عن الظروف الجوية والأوبئة والكوارث الطبيعية.



التمويل الزراعي والشمول المالي

يتطلب الحصول على التمويل الزراعي تعامل المزارعين مع مؤسسات الإقراض، وهذا يشجعهم على فتح حسابات رسمية لدى هذه المؤسسات، مما يجذب المزيد من المدخرات إلى القطاع المالي الرسمي ويعزز الشمول المالي. في هذا الإطار، تشير الإحصاءات

الصادرة عن البنك الدولي إلى أن 27.6 في المائة فقط من البالغين في المناطق الريفية لديهم حساب في مؤسسة مالية، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 64.4 في المائة، بالتالي يساعد التمويل الزراعي على زيادة نسبة الشمول المالي في الريف كون غالبية السكان الريفيون يعملون في قطاع الزراعة⁸.

في نفس السياق، يؤدي دعم التمويل الزراعي إلى تعزيز المشروعات الزراعية، بما يؤدي إلى توفير فرص العمل، وحفز القطاعات الاقتصادية القائمة على المنتجات

⁸ WB, "The Global Findex Database 2017".

الزراعية مثل: قطاع النقل، التجارة، الصناعة. هذا بدوره يحرك الدورة الاقتصادية ويحسن الطلب على الخدمات المالية ويوسع نطاق الشمول المالي.

آليات وسبل تشجيع التمويل الزراعي

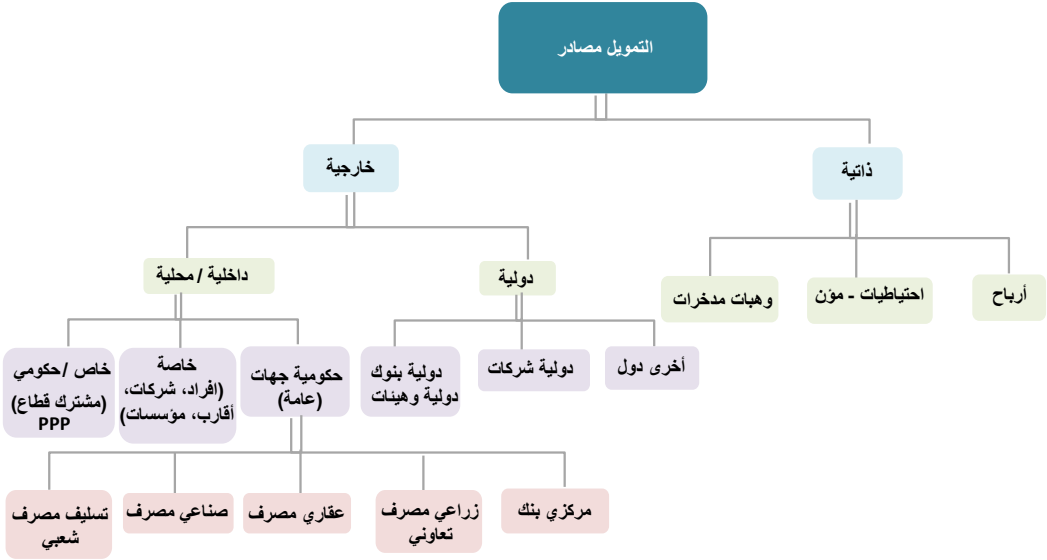
هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها توجيه التمويل إلى القطاع الزراعي. فقد يتم تمويل القطاع من مصادر ذاتية من خلال اعتماد المزارعين على المدخرات التي قاموا بتكوينها في الدورة الزراعية السابقة لتمويل دورة زراعية قادمة.

هذا النوع من التمويل لا يتوفر للعديد من المزارعين متوسطي ومحدودي الدخل. تلجأ الحكومات عادة إلى توفير التمويل الزراعي من خلال عدد من مصادر التمويل المحلية والخارجية، حيث يُمكن تمويل القطاع من خلال مصادر تمويل محلية تشمل العديد من القنوات من بينها التمويل من خلال الشركات الحكومية المملوكة للدولة والعاملة في المجال الزراعي.

كما أن هناك تمويل مخصص للقطاع من قبل المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من الإقراض ومن أهمها على سبيل المثال في عدد من الدول العربية، بنوك الائتمان الزراعي. كذلك يتم تمويل القطاع من خلال البنوك التجارية وعدد من قنوات التمويل الأخرى.

كما قد تلجأ بعض الحكومات إلى تمويل المشروعات الزراعية الكبرى من خلال مصادر دولية عن طريق المنح والمشروعات الزراعية التي تمويلها الهيئات والمؤسسات الدولية.

شكل رقم (4)
مصادر تمويل القطاع الزراعي



المصدر: العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) "التمويل الزراعي"، قسم الاقتصاد والإرشاد، كلية الزراعة، جامعة حلب.

من جانب آخر، تعتبر الصيغ الإسلامية المخصصة للقطاع الزراعي، مثل بيع السلم، والمزارعة، والاستزراع، وغيرها من أهم صيغ التمويل المستخدمة في التمويل الزراعي. في هذا المجال تشير دراسة مشتركة لصندوق النقد العربي والبنك الدولي إلى ثلاثة عوامل تحدد درجة نجاح التمويل الزراعي وهي: 1. سياسة سعر الفائدة، و2. نظم ضمان الائتمان الزراعي، و3. إقراض القطاعات ذات الأولوية⁹.

⁹ Attia, H., et al. (2019). "Enabling Environment for Agricultural Finance in Arab Countries", AMF and World Bank Joint Study.

سياسة سعر الفائدة

غالبًا ما يتم استخدام الحدود القصوى لأسعار الفائدة بغرض توفير التمويل بتكلفة ملائمة للمزارعين وخاصة محدودي الدخل، حيث غالبًا ما يتحمل صغار المقترضين العاملين في الأسواق الريفية تكاليف ائتمان أعلى بسبب ارتفاع النفقات الإدارية للقروض الصغيرة والقروض غير المدعومة بضمانات.

إقراض القطاعات ذات الأولوية

يسهم العمل بآلية الإقراض للقطاعات ذات الأولوية أو حصص الإقراض الإلزامية بحسب الجهات الأساسية التي تتبناها بعض البنوك المركزية في تسهيل إقراض قطاع الزراعة بشكل كبير في عدد كبير من الدول.

نظم ضمان الائتمان

تعمل نظم ضمان الائتمان كبديل جزئي للضمانات التقليدية، حيث تقوم مؤسسات ضمان القروض الصغيرة بسداد جزء من القروض للمؤسسات المقرضة في حالة فشل المقرض في السداد، ذلك لتشجيع المؤسسات المالية على منح قروض التمويل الزراعي. تختلف ميزات آليات ضمان الائتمان من حيث التغطية والرسوم.

تعد آليات نظم ضمان الائتمان، وتحديد سقوف عليا لمعدل الفائدة من أكثر أدوات سياسة التمويل الزراعي استخداماً في المنطقة العربيّة.

مخاطر التمويل الزراعي

يمكننا تقسيم مخاطر التمويل الزراعي إلى نوعين:

1. مخاطر تواجه المُقرض، ويقصد بهم مقدمي خدمات التمويل الزراعي من مصارف، ومؤسسات تمويل وغيرها. وتعتبر مخاطر التخلف عن السداد أكثر مخاطر التمويل الزراعي شيوعاً. فقد يكون من الصعب تغطية المناطق الريفية النائية بالخدمات المالية المطلوبة. كما قد تزيد مخاطر الطقس وتركز المحاصيل وتقلب الأسعار من مخاطر الائتمان للمقرضين، مما يقلل لديهم الحافز لتمويل القطاع.

2. مخاطر تواجه المقترضين (المزارعين)، ويُقصد به الحاصلين على التمويل الزراعي، وتُعزى مخاطر التخلف عن السداد إلى مخاطر تواجه المزارع مثل ارتفاع تكلفة التمويل، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وتراجع مستويات الطلب، والتغيرات المناخية ذات التأثير السلبي على العملية الزراعية.

تحديات التمويل الزراعي

من التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الزراعي في معظم الدول العربية، ما يلي¹⁰:

- لا يتم منح التمويل في معظم المؤسسات المقرضة وفق أسس الكفاءة الاقتصادية والمالية.
- تدخل الحكومات في تحديد أسس التمويل الزراعي وفئات المقترضين أو مناطقهم دون اعتبار للأولويات.

¹⁰ العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) "التمويل الزراعي"، قسم الاقتصاد والإرشاد، كلية الزراعة، جامعة حلب.

- انخفاض نسب استرداد أو تحصيل القروض، خاصة فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل.
- تعاني مؤسسات الإقراض الزراعي في كثير من الدول من ضعف في مواردها المالية بسبب عدم قدرة الدولة على توفير التمويل الكافي لهذه المؤسسات بصورة مستمرة.
- ضعف إقبال المزارعين وخاصة منهم صغار المزارعين على القروض ذات أسعار الفائدة المرتفعة، بالأخص في المناطق التي تعتمد على الري المطري.
- عدم توفر التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة الإنجاز وتحسين الأداء الزراعي، وبالتالي ضمان جودة مستويات الإنتاج والقدرة على سداد قروض التمويل الزراعي.

دور صندوق النقد العربي في دعم التمويل الزراعي

يقوم صندوق النقد العربي بعدد من الجهود في إطار المبادرة الإقليمية للشمول المالي في الدول العربية لتشجيع نفاذ الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وخاصة فيما يتعلق بالتمويل متناهي الصغر والتمويل الزراعي من خلال تشجيع الدول على تطوير مستويات البنية التحتية للمدفوعات لتحسين مستويات، تغطيتها الجغرافية، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، وتشجيع الخدمات المالية الرقمية.

كما يقوم الصندوق في إطار تسهيل البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتشجيع الدول العربية على تبني إصلاحات لتعزيز وجود عدد من الركائز التي من شأنها تشجيع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومن بينها تسهيل

نفاذا للتمويل وتنفيذ سياسات للتغلب على التحديات التي تواجهها ومن بينها المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

الخلاصة

على الرغم من أن العالم العربي قد بذل جهوداً كبيرة لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز التمويل الزراعي في جوانب معينة مثل توفير المعلومات الائتمانية، إلا أن هناك مجالاً كبيراً للمنطقة لتحسين بيئاتها التنظيمية والمؤسسية لدعم التمويل الزراعي. فهناك حاجة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تسهم في تسهيل الوصول إلى التمويل الزراعي على المستوى القطري، وتنفيذ عدد من جوانب الإصلاح التي تستهدف معالجة التحديات التي تواجه التمويل الزراعي ومن ثم تمكين الدول العربية من تطوير دور القطاع وزيادة مساهمته في الناتج وخلق فرص العمل، ومساندة جهود الحكومات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصادر:

المراجع باللغة العربية

- المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1995)، "التمويل الزراعي"، الاتحاد الإقليمي للاتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- الأمم المتحدة. (2019)، التوقعات السكانية في العالم. قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ديناميكيات السكان.
- د. محمد أمين لزعر (2015)، "التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط. العدد المائة والواحد والعشرون، يناير.
- العليوي الأحمد، العطوان سمعان (1996) "التمويل الزراعي"، قسم الاقتصاد والإرشاد، كلية الزراعة، جامعة حلب، ص: 5-14.
- صندوق النقد العربي، (2021). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الفصل الثالث: قطاع الزراعة.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Attia, H., Varangis, P., Chen, R., Ahmed, G., & Ismail, W. (2019). Enabling Environment for Agricultural Finance in Arab countries: Findings from Agricultural Finance Diagnostic Conducted in the Arab Region. Arab Monetary Fund.
- FAO, (2021). The State of Food and Agriculture. Food and Agriculture Organisation of the United Nations.
- World Bank Group, (2020). International Finance Cooperation, "Agriculture Finance", October.

الصور المستخدمة في الكتيب متوفرة من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

<https://pixabay.com>

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:

<https://www.amf.org.ae>